

أصدر القانون الآتي :

مادة وحيدة - ووفقاً على لوائح الهيئة الصحية العالمية رقم ٢ التي وافقت عليها الجمعية العالمية للصحة الدولية بجنيف في ٢٥ مايو سنة ١٩٥١ وكذلك التعديلات التي أدخلتها عليها الجمعية المذكورة في مايو سنة ١٩٥٣ ،

صدر بقصر الجمهورية في ١١ محرم سنة ١٣٧٤ (٩ سبتمبر سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (ح.أ)

رئيس مجلس الوزراء
جمال عبد الناصر حسين بكاشي (ح.أ)

وزيرا للخارجية
محمود فوزي

قانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٤

بشأن خدمة القاطرات بمصلحة السكك الحديدية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، ومواقفة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تكون ترقيات وملاوات خدمة القاطرات (وقادين - سائقين - مفتشو قاطرات) بمصلحة السكك الحديدية وفقاً للقواعد الآتية :

(١) يمنح خدمة القاطرات عند الترقية من الدرجة الفرعية الى نفس

الدرجة الكاملة علاوة قانونية من ملاوات الدرجة أو أول

مربوطها طبقاً للقواعد المقررة للترقية في القانون رقم ٢١٠

لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

مادة ٢ - على وزراء الزراعة والعدل والداخلية والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية - ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ما

صدر بقصر الجمهورية في ١١ محرم سنة ١٣٧٤ (٩ سبتمبر سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (ح.أ)

وزير العدل (بالنيابة)
فتحى رضوان

رئيس مجلس الوزراء
جمال عبد الناصر حسين بكاشي (ح.أ)

وزير المالية والاقتصاد
عبد المنعم القيسوني

وزير الداخلية
زكريا محيي الدين بكاشي (ح.أ)

وزير الزراعة
عبد الرزاق صدق

قانون رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٥٤

بالموافقة على لوائح الهيئة الصحية العالمية رقم ٢ التي وافقت عليها الجمعية العالمية للصحة الدولية بجنيف في ٢٥ مايو سنة ١٩٥١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٧ بالموافقة على نظام الهيئة الصحية العالمية الموقع بنيو يورك في ٢٢ يولييه سنة ١٩٤٦ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ، ومواقفة رأى مجلس الوزراء ؛